



سلطة النقد الفلسطينية  
PALESTINE MONETARY AUTHORITY



## تجربة سلطة النقد الفلسطينية في مجال العمل الإحصائي

الاجتماع الرابع لمبادرة «عريسات»  
الإمارات العربية المتحدة- أبو ظبي  
8-9 تشرين ثاني 2017

محمد عطا الله  
سلطة النقد الفلسطينية



سلطة النقد الفلسطينية  
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

# المحتويات

مقدمة: أهمية الإحصاءات	1
النظام الإحصائي والإحصاءات الرسمية في فلسطين	2
العمل الإحصائي في سلطة النقد الفلسطينية	3
قنوات نشر الإحصاءات الرسمية	4
معيقات العمل الإحصائي	5



# مقدمة: أهمية الإحصاءات

تزايد وتعاضم دور الإحصاءات في الحياة المعاصرة، فلا نستطيع إنكار دورها في:

- عمليات البحث والتطوير والتخطيط والتحليل (استخدام الأساليب الإحصائية في الدراسات والبحوث العملية).
- مساهمتها الفعالة في التوصل إلى حلول مناسبة لكثير من المشاكل والقضايا التي تهم المجتمع (مشاكل التعليم والصحة والزراعة والصناعة وغيرها).
- دورها في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفي صنع القرار السليم.

فلسطينياً، أعتبر هدف دعم وترسيخ النظام الإحصائي أحد أهم الأهداف للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات (2009-2013)، والذي يتوجب تحقيقه من خلال خلق بيئة عمل داعمة للنظام الإحصائي الوطني الشامل الذي يضم جميع منتجي ومزودي البيانات.



# النظام الإحصائي الفلسطيني

- يشمل النظام الإحصائي الفلسطيني جميع منتجي ومزودي البيانات اللازمة لإنتاج ونشر الإحصاءات الرسمية: مصادر حكومية، والمنظمات الأهلية، والمؤسسات الدولية، والمؤسسات الخاصة.
- ليس كل ما ينتج من هذه المصادر يعتبر إحصاءات رسمية، وإنما تلك التي تلتزم بالإجراءات المعيارية المحددة في ميثاق الممارسات الإحصائية الرسمية الفلسطينية 2006، كالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إضافة إلى بعض الوزارات والمؤسسات التي يشير قانونها صراحة إلى دورها في إنتاج ونشر إحصاءات تخص طبيعة عملها، كسلطة النقد الفلسطينية، ووزارة المالية، ووزارة الصحة والداخلية، وغيرها.
- تمتاز الإحصاءات الرسمية بكونها:
  - سلعة عامة متاحة للجميع بالمجان، ودون إعطاء أولوية في التوقيت لأي أحد.
  - عدم الانحياز، فهي تهدف الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات والأفراد.
  - تحكمها مجموعة من الضوابط والمبادئ، كالجودة، والتوقيت المناسب، والاستقلالية.



# العمل الإحصائي في سلطة النقد

- تتولى سلطة النقد إدارة قاعدة بيانات تضم ثلاثة مجموعات أساسية من البيانات:
  - بيانات حول ميزان المدفوعات، وذلك من منطلق التزام سلطة النقد بجمع ونشر هذا الجزء من الحسابات القومية.
  - بيانات حول المصارف والنظام النقدي والمالي، وذلك لتأمين المراقبة على مستوى المؤسسات الفردية والمحافظة على الاستقرار المالي.
  - بيانات حول الأسعار والاقتصاد الحقيقي في فلسطين، بالإضافة إلى بعض البيانات الأخرى الضرورية لتنفيذ السياسة النقدية.
- تستمد هذه القاعدة بياناتها من نوعين من المصادر:
  - داخلية: تتعلق بالسجلات الإدارية المنفذة من قبل دوائر في سلطة النقد، كدوائر الرقابة والتفتيش، انضباط السوق، العمليات النقدية، نظم المدفوعات، والموارد البشرية.
  - خارجية: تتعلق بالسجلات الإدارية المقادمة من مؤسسات أو جهات أخرى بخلاف سلطة النقد، كالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة المالية، هيئة سوق رأس المال، ووحدة المتابعة المالية.



# العمل الإحصائي في سلطة النقد

- بشكل عام، تمتاز القاعدة البيانات المتاحة في سلطة النقد بالمرونة، والحدثة، وسهولة الاستخدام من قبل الموظفين وغيرهم من المهتمين بالشأن الاقتصادي الفلسطيني.
- تشكل داعماً مهماً لخطط وتوجهات سلطة النقد الحالية والمستقبلية في مجال إعداد ونشر تقارير الاستقرار المالي وتقارير السياسة النقدية وغيرها من التقارير والنشرات الدورية.
- لعبت تجربة العمل الإحصائي في سلطة النقد دوراً أساسياً في تعزيز التواجد والحضور الفلسطيني في المنظومة والمجتمع الإحصائي الدولي، وخصوصاً صندوق النقد الدولي.
- يمكن إبراز هذا الدور من خلال استعراض المنجزات الإحصائية التالية.



# العمل الإحصائي في سلطة النقد

## 1) الانضمام إلى المعيار العام لنشر البيانات (GDDS):

- ✓ قررت فلسطين الانضمام في العام 2004، وتم تشكيل لجنة تنسق ومتابعة وطنية، مهمتها الأساسية تحقيق الشروط المطلوبة.
- ✓ في آذار 2006، وبعد الإيفاء بجميع متطلبات النظام، أعلن صندوق النقد رسمياً عن قبول عضوية فلسطين في هذا النظام.

## 2) الانضمام إلى الإحصاءات المالية الدولية (IFS):

- تمكنت سلطة النقد في العام 2005 من إدراج اسم فلسطين ضمن قائمة الدولة التي يتم نشر بياناتها في كتاب الإحصاءات المالية الدولية، الصادر عن صندوق النقد الدولي، وذلك من خلال التنسيق والتعاون مع صندوق النقد الدولي، وبعد أن تم الإيفاء بجميع المتطلبات وتوفير البيانات المطلوبة.





# العمل الإحصائي في سلطة النقد

## 3) الانضمام إلى المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS):

- ✓ انضمت فلسطين إلى هذا النظام في نيسان 2012، إلى جانب 70 دولة، منها 4 دول عربية: الأردن، ومصر، تونس، والمغرب.
- ✓ يتطلب الانضمام توفير بيانات حول 22 مؤشراً موزعة على أربعة قطاعات اقتصادية، وهي:
  - القطاع الحقيقي: حيث يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم مؤشرات هذا القطاع.
  - قطاع المالية العامة: حيث تعتبر عمليات الحكومة العامة من أهم مؤشرات هذا القطاع.
  - القطاع الخارجي: حيث يعتبر ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي من أهم مؤشرات هذا القطاع.
  - القطاع النقدي: حيث تعتبر الاحتياطيات الرسمية والمسح النقدي (للمصارف والبنك المركزي) من أهم مؤشرات هذا القطاع.
- ✓ يتم توفير هذه المؤشرات وفق آلية محددة من قبل الصندوق، وضمن مواصفات ومواعيد محددة وثابتة، بعضها شهري والبعض الآخر ربع سنوي.





# العمل الإحصائي في سلطة النقد

## 4) الإحصاءات النقدية والمالية:

- تتمثل الإحصاءات النقدية في إعادة تبويب البيانات وفق الجهة والأداة المالية لكل من المصارف بهدف إعداد المسح النقدي للمصارف، وكذلك لسلطة النقد لإعداد المسح النقدي للبنك المركزي. وتعتبر شرطاً أساسياً من شروط الانضمام للمعيار الخاص لنشر البيانات.
- أما الإحصاءات المالية فتتمثل في عملية تبويب بيانات الشركات المالية الأخرى غير المصرفية (البورصة، الوسطاء الماليين، شركات التأمين، صندوق الاستثمار الفلسطيني، مؤسسة ضمان الودائع، شركات الإقراض المتخصصة، وشركات الرهن العقاري والتمويل التأجيري)، حيث باشرت سلطة النقد التركيز على هذه البيانات بشكل واضح في الفترة الأخيرة.



# العمل الإحصائي في سلطة النقد

## (5) إحصاءات ميزان المدفوعات:

- يتم إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الفلسطيني (ربعي وسنوي). ويعتبر توفير هذه الإحصاءات من الشروط الأساسية للانضمام إلى معايير النشر الصادرة عن صندوق النقد الدولي.
- في إطار عمليات التطوير المستمرة، سواء تلك المتعلقة بمنهجية وآلية تجميع بيانات الميزان، أو الدقة ودرجة شمولية هذه البيانات، تم في بداية العام 2017 نشر بيانات ميزان المدفوعات وفق منهجية الطبعة السادسة الصادرة عن صندوق النقد الدولي.
- كما تمت مراجعة البيانات التاريخية للميزان منذ العام 2000، وإعادة إنتاجها وفق منهجية الطبعة السادسة. وتلقينا رسالة من الصندوق تفيد باعتماد هذه البيانات، ونشرها وفق الطبعة السادسة.



# العمل الإحصائي في سلطة النقد

## (6) استثمارات الإبلاغ الموحد (SRFs) لصندوق النقد:

تعتبر فلسطين من الدول العربية القليلة (إن لم تكن الوحيدة) التي تلتزم وتشارك في التعامل مع كافة استثمارات الإبلاغ الموحد، والتي تشمل استثمارة كل من:

- وضع الاستثمار الدولي.
- المسح المنسق لاستثمارات الحافطة (أحد متطلبات الانضمام لمعيار النشر SDDS Plus).
- المسح المنسق للاستثمار المباشر.
- إحصاءات الدين الخارجي.
- النموذج القياسي لبيانات الاحتياطيات.



# العمل الإحصائي في سلطة النقد

## (7) مسح انتشار الخدمات المصرفية:

باشرت سلطة النقد بإعداد هذا المسح (يرصد مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى توفر الخدمات المالية) منذ العام 2013 بعد موافقة صندوق النقد الدولي على مشاركة فلسطين في هذا المسح. ومنذ ذلك التاريخ يتم إرسال المسح إلى الصندوق بشكل سنوي.

## (8) الميزانية القطاعية:

- تعتبر غاية في الأهمية، كونها تستخدم في تحليل الترابطات بين القطاعات الاقتصادية، وتحليل مخاطر كل قطاع وآلية انتقالها للقطاعات الأخرى، ومن ثم اتخاذ السياسات والإجراءات المناسبة لتحديد أثر هذه المخاطر ومنع انتقالها.
- لكن من ناحية أخرى، يعتبر إعداد هذه الميزانيات غاية في الصعوبة، نتيجة صعوبة جمع البيانات المالية للقطاعات الاقتصادية وتحليل تقاطعاتها.
- شرعت سلطة النقد مؤخراً ببعض الخطوات باتجاه عمل ميزانية قطاعية للاقتصاد الفلسطيني. غير أن هذه العملية لا تزال في بداياتها، وعلى الأغلب سنحتاج إلى مساعدة فينة لإتمامها.



# مؤشرات السلامة المالية

- شهدت السنوات القليلة الماضية اهتماماً متزايداً بالسياسات الاحترازية الكلية من قبل البنوك المركزية والسلطات النقدية، لمساعدتها في التعرف على مدى صحة وسلامة أجهزتها المصرفية والمخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها.
- تستخدم هذه السياسات مجموعة من الأدوات، وفي مقدمتها اختبارات التحمل ومؤشرات السلامة المالية، التي تعتبر من أبرز الأدوات المستخدمة في تحليل السلامة المالية، وعنصراً مهماً في إدارة المخاطر، ومكملة لنظم الإنذار المبكر التي تسهم في تجنب وقوع الأزمات.
- تتولى سلطة النقد التعامل مع هذه الأدوات بشكل منتظم وتقوم بنشر نتائجها بشكل دوري في تقريرها للاستقرار المالي، إلى جانب تزويد صندوق النقد الدولي بهذه النتائج.
- هناك أيضاً محاولات جادة من قبل سلطة النقد للتعامل مع الأنواع الأخرى من مؤشرات السلامة المالية، حيث تم مؤخراً إعداد مؤشرات السلامة المالية للشركات المالية الأخرى والشركات غير المالية.
- أما بالنسبة لإعداد مؤشرات السلامة المالية الخاصة بقطاع الأسر المعيشية، فلا يزال غاية في الصعوبة.



# مؤشرات السلامة المالية

- تضم مؤشرات السلامة المالية الخاصة بالقطاع المصرفي (استناداً إلى منهجية صندوق النقد الدولي) مجموعتين رئيسيتين:
  - المؤشرات الأساسية، وتشمل 12 مؤشراً أساسياً.
  - المؤشرات الأخرى المكملة، وتضم 14 مؤشراً.
- كما يتم تبويب هذه المؤشرات ضمن مجموعات فرعية، تضم:
  - مؤشرات رأس المال.
  - مؤشرات جودة الأصول.
  - مؤشرات العائد والربحية.
  - مؤشرات السيولة.



# مؤشرات السلامة المالية

## (1) مؤشرات رأس المال:

- ✓ لتعزيز ملاءة رأسمال المصارف تأثير مهم على هوامش الربح، والتنافسية، وامتصاص الخسائر، وجعلها أكثر قدرة على تحمل المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة.
  - ✓ بشكل عام تسعى سلطة النقد إلى تعزيز قاعدة رأسمال المصارف من خلال رفع رؤوس أموالها، وتشجيعها على الاندماج، وتعزيز احتياطياتها بما يكفل تعزيز قدرتها على تحمل المخاطر والصدمات.
- من أبرز المؤشرات التي تقيس مخاطر رأس المال ما يلي:

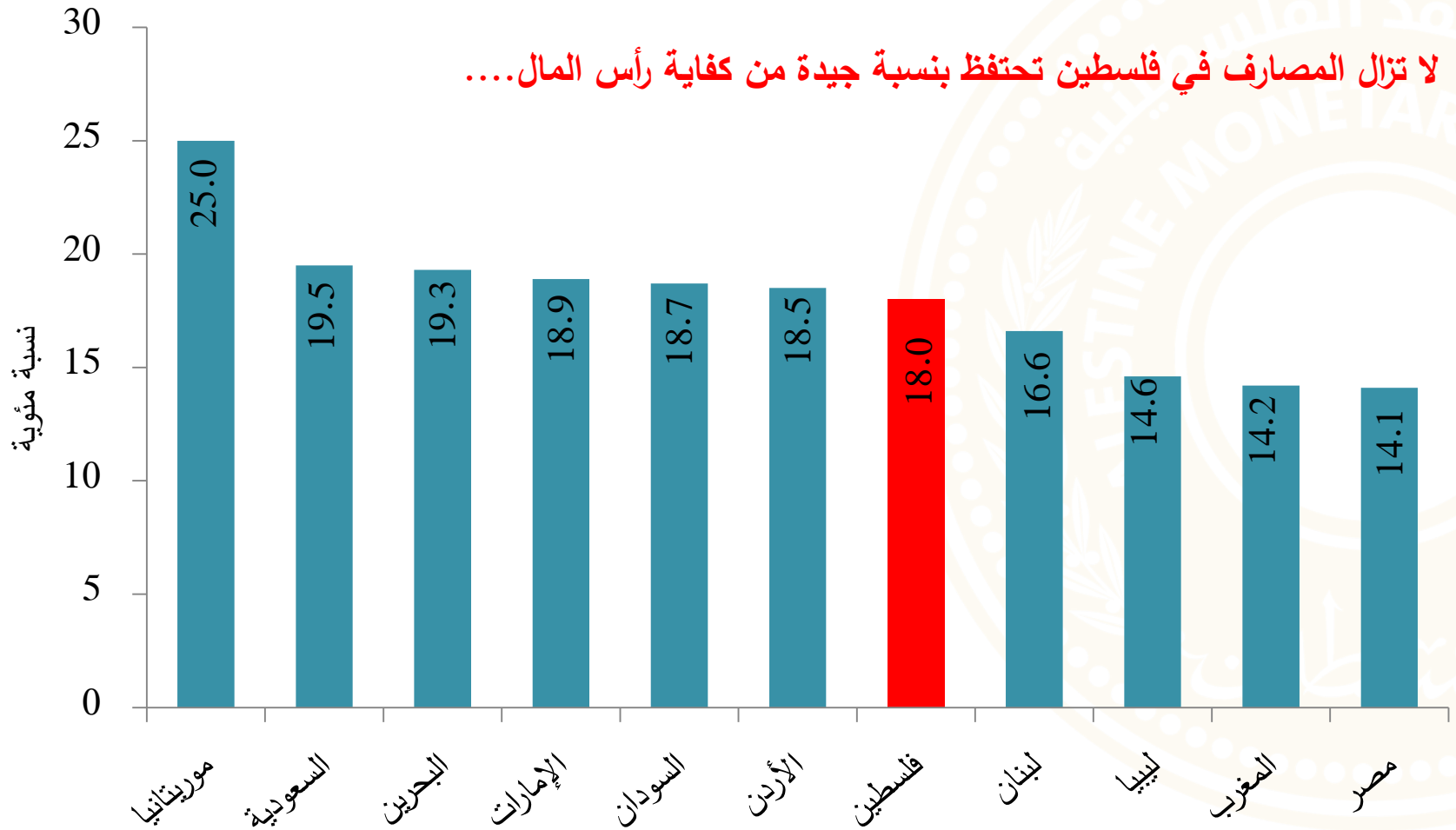




# رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر

○ تعتبر هذه النسبة من أهم نسب كفاية رأس المال، وتظهر نسبة تغطية رأس المال المصرف لموجوداته المعرضة للمخاطر.

لا تزال المصارف في فلسطين تحتفظ بنسبة جيدة من كفاية رأس المال....

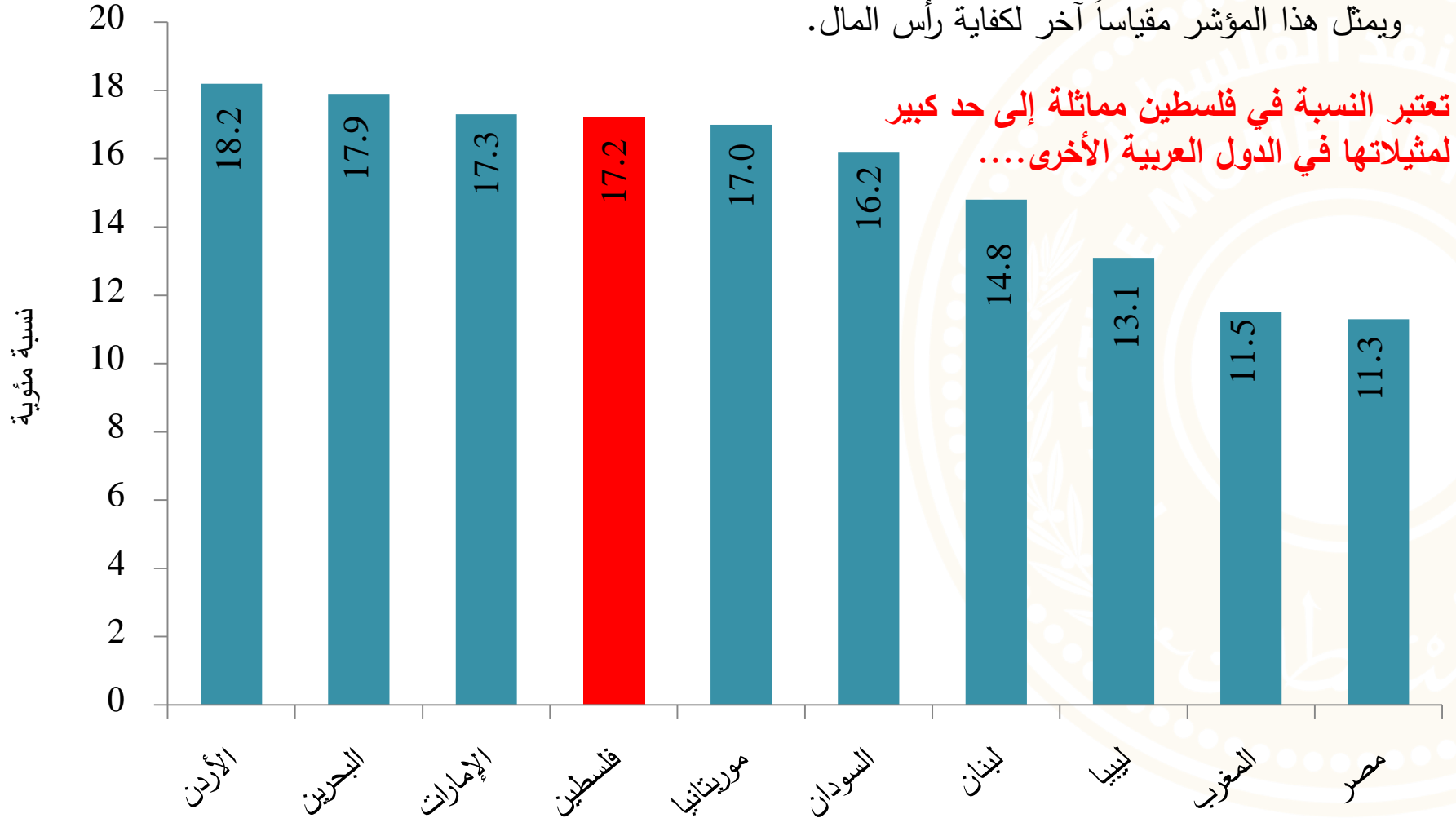




سلطة النقد الفلسطينية  
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

# رأس المال الأساسي التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر

○ تقيس هذه النسبة مدى تغطية رأس المال الأساسي التنظيمي لإجمالي أصول المصرف، ويمثل هذا المؤشر مقياساً آخر لكفاية رأس المال.

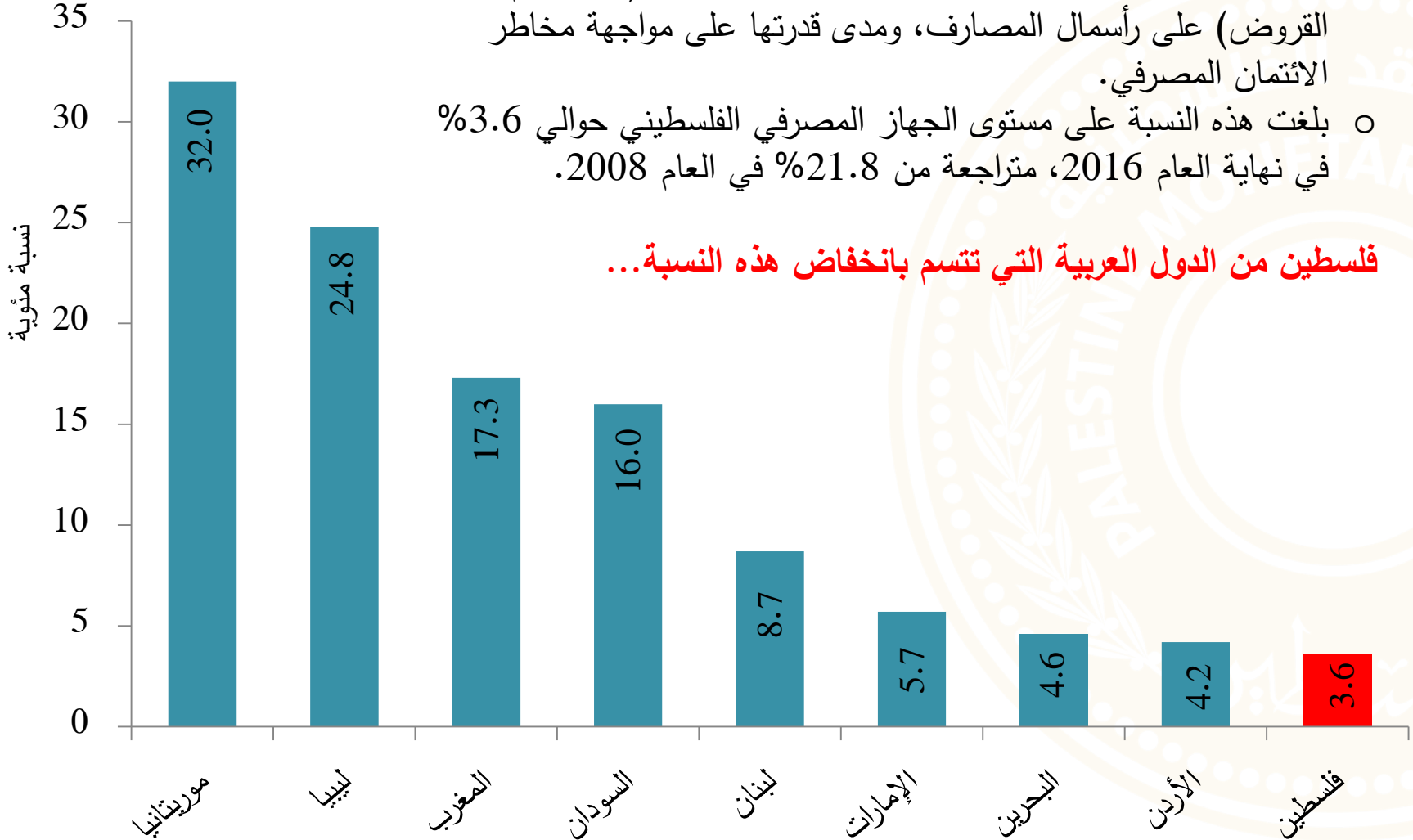




# صافي التسهيلات المتعثرة بعد خصم المخصصات إلى رأس المال

- تقيس هذه النسبة مدى التأثير المحتمل للقروض المتعثرة (بعد خصم خسائر القروض) على رأسمال المصارف، ومدى قدرتها على مواجهة مخاطر الائتمان المصرفي.
- بلغت هذه النسبة على مستوى الجهاز المصرفي الفلسطيني حوالي 3.6% في نهاية العام 2016، متراجعة من 21.8% في العام 2008.

**فلسطين من الدول العربية التي تتسم بانخفاض هذه النسبة...**





# مؤشرات السلامة المالية

## (2) مؤشرات جودة الأصول:

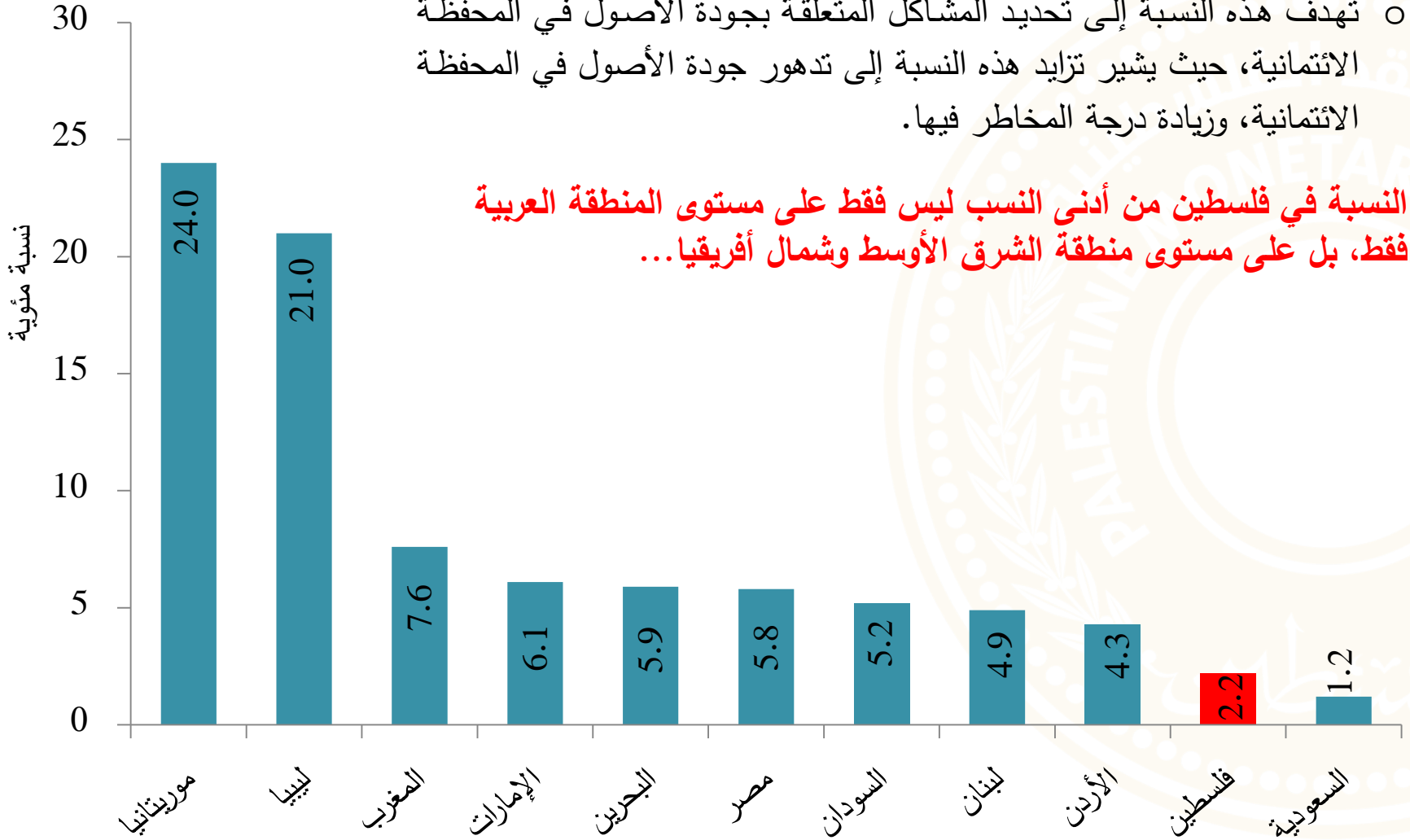
غالباً ما تكون قناة الائتمان عرضة للعديد من المخاطر، جراء عمليات التعثر وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المستحقة في مواعيدها كلياً أو جزئياً (الفائدة وأصل المبلغ المقرض أو كليهما)، مما قد ينتج عنها خسارة تؤثر على إيرادات المصرف ورأسماله، وقد تؤثر في المحصلة على جودة أصوله. ومن أبرز المؤشرات التي يمكن من خلالها الاستدلال على جودة الأصول ما يلي:



## التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات

○ تهدف هذه النسبة إلى تحديد المشاكل المتعلقة بجودة الأصول في المحفظة الائتمانية، حيث يشير تزايد هذه النسبة إلى تدهور جودة الأصول في المحفظة الائتمانية، وزيادة درجة المخاطر فيها.

**النسبة في فلسطين من أدنى النسب ليس فقط على مستوى المنطقة العربية فقط، بل على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا...**





# مؤشرات السلامة المالية

## • التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول:

- توضح هذه النسبة مدى قيام المصارف بدورها الأساسي في الاقتصاد المحلي (أي الوساطة بين القطاعات الاقتصادية ذات الفائض والقطاعات الأخرى ذات العجز). كما يظهر مدى العمق المالي في الاقتصاد، ودور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية.
- بلغت هذه النسبة على مستوى الجهاز المصرفي الفلسطيني حوالي 48.8% في نهاية العام 2016.

## • التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات:

- تعكس هذه النسبة درجة تركيز التسهيلات الممنوحة لقطاع أو نشاط اقتصادي معين، خاصة وأن ارتفاع درجة التركيز يزيد من المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي.
- استناداً إلى تعليمات سلطة النقد ينبغي ألا تزيد نسبة الائتمان الممنوح لأي قطاع أو نشاط اقتصادي عن 20% من إجمالي الائتمان القائم.
- تشير نسب الائتمان في العام 2016 إلى عد وجود تركيز في قطاع معين، وبقاء هذه النسب دون نسبة الـ 20% من إجمالي التسهيلات.



# مؤشرات السلامة المالية

## (3) مؤشرات العائد والربحية:

تعكس هذه المؤشرات محصلة النشاط المصرفي خلال فترة معينة، كما تدل على مدى الكفاءة في توظيف الأموال، والقدرة على توليد الأرباح، وكذلك الحكم على كفاءتها في إدارة واستخدام الموارد لتحقيق الأرباح.

من أبرز المؤشرات ذات الارتباط بالدخل والمصرفيات ما يلي:

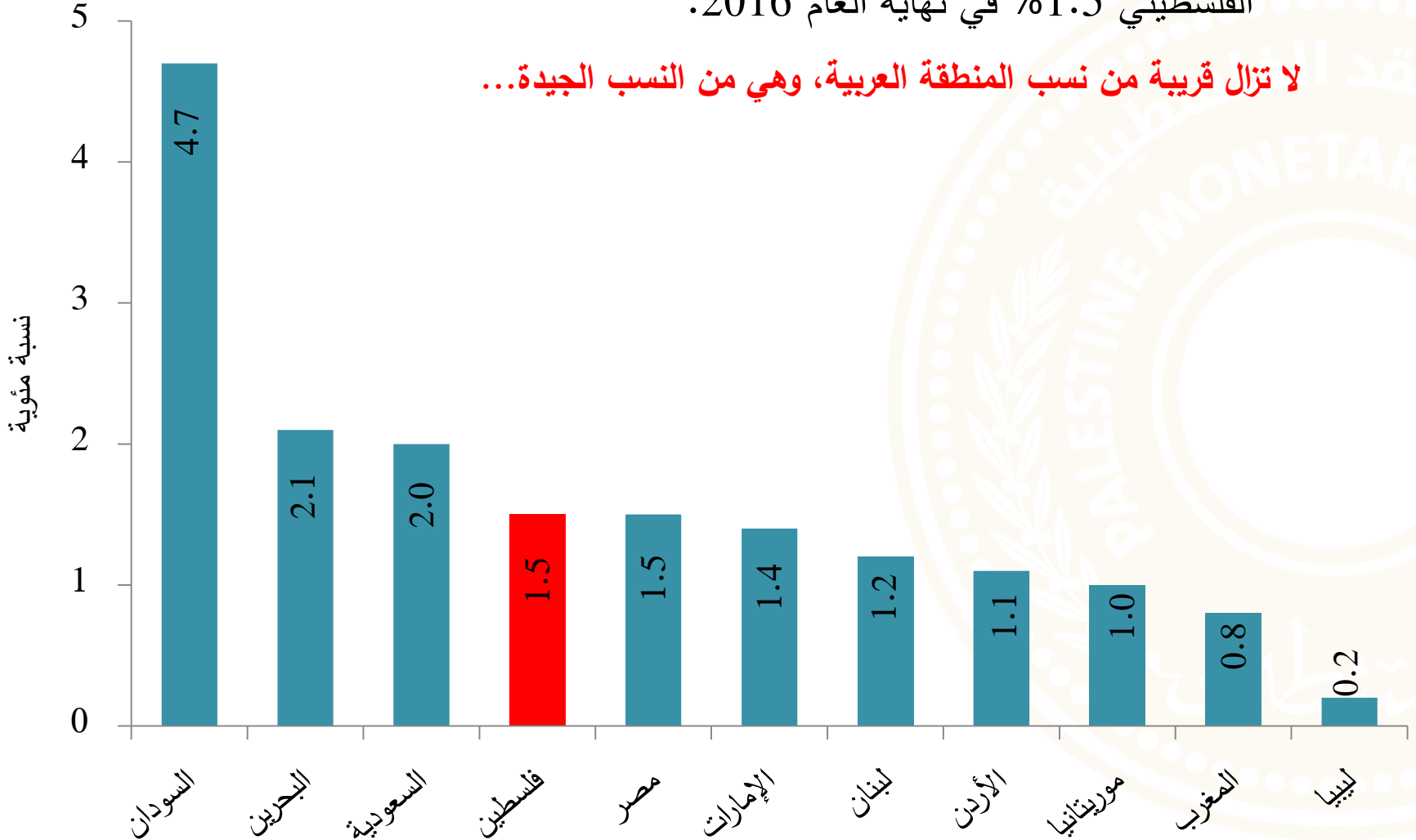




## العائد على معدل الأصول

○ بلغت نسبة العائد على معدل الأصول على مستوى الجهاز المصرفي الفلسطيني 1.5% في نهاية العام 2016.

لا تزال قريبة من نسب المنطقة العربية، وهي من النسب الجيدة...

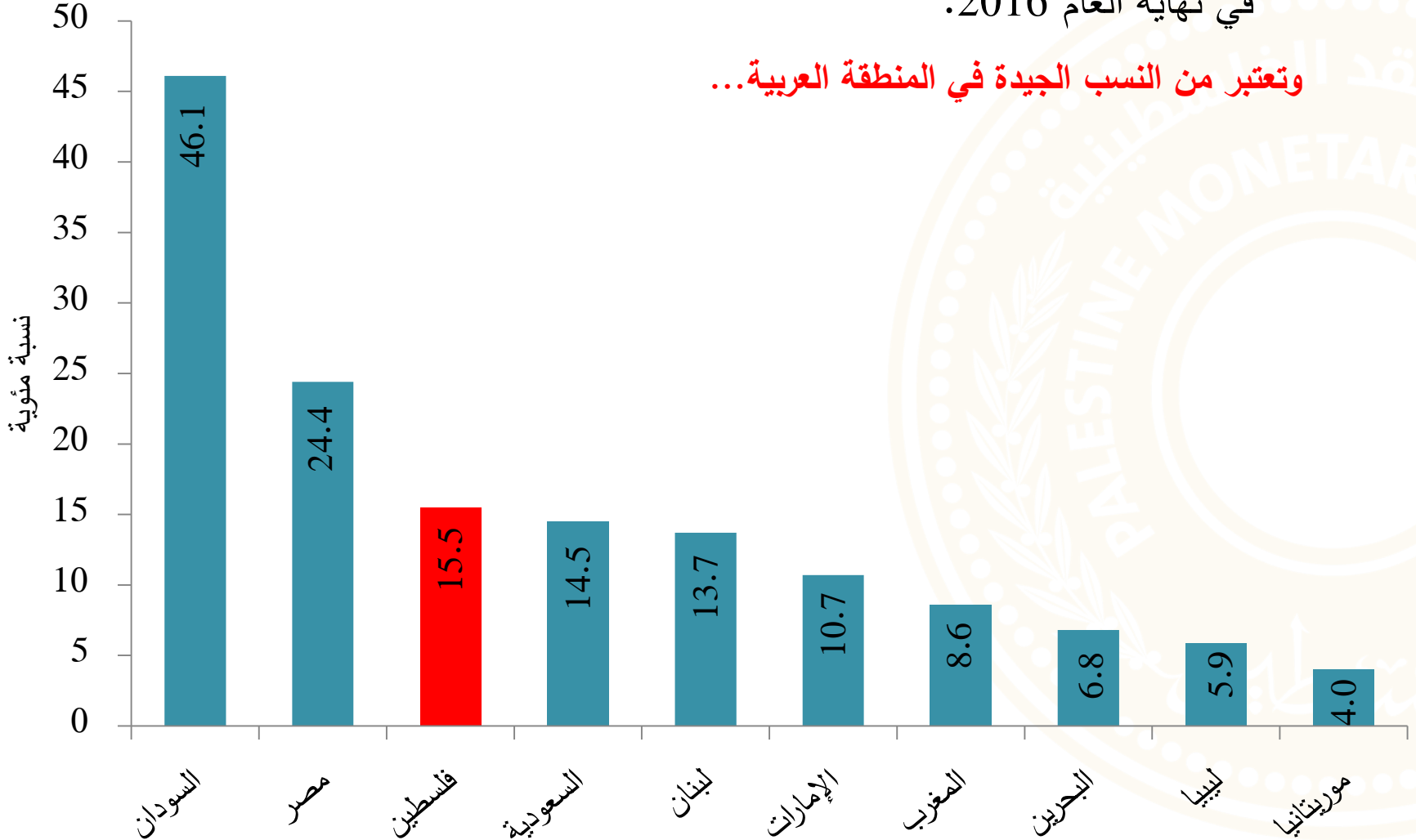




## العائد على معدل حقوق الملكية

○ بلغت نسبة العائد على معدل حقوق ملكية الجهاز المصرفي 15.5% في نهاية العام 2016.

وتعتبر من النسب الجيدة في المنطقة العربية...



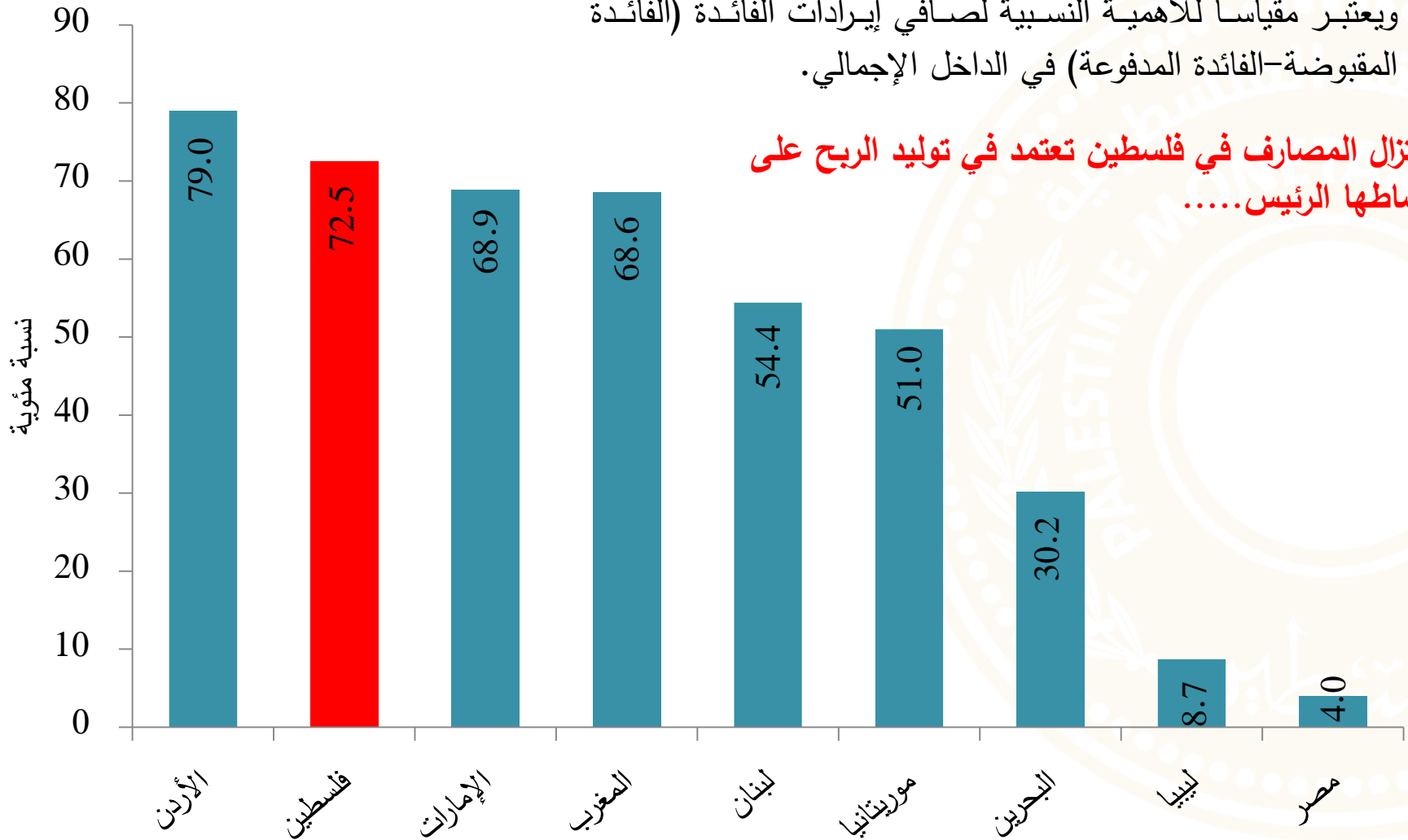


# صافي الدخل من الفوائد (هامش الفائدة) إلى إجمالي الدخل

سلطة النقد الفلسطينية  
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

○ تعكس هذه النسبة مدى الربح المتولد من النشاط الرئيسي للمصرف.  
○ ويعتبر مقياساً للأهمية النسبية لصافي إيرادات الفائدة (الفائدة المقبوضة-الفائدة المدفوعة) في الدخل الإجمالي.

لا تزال المصارف في فلسطين تعتمد في توليد الربح على نشاطها الرئيسي.....

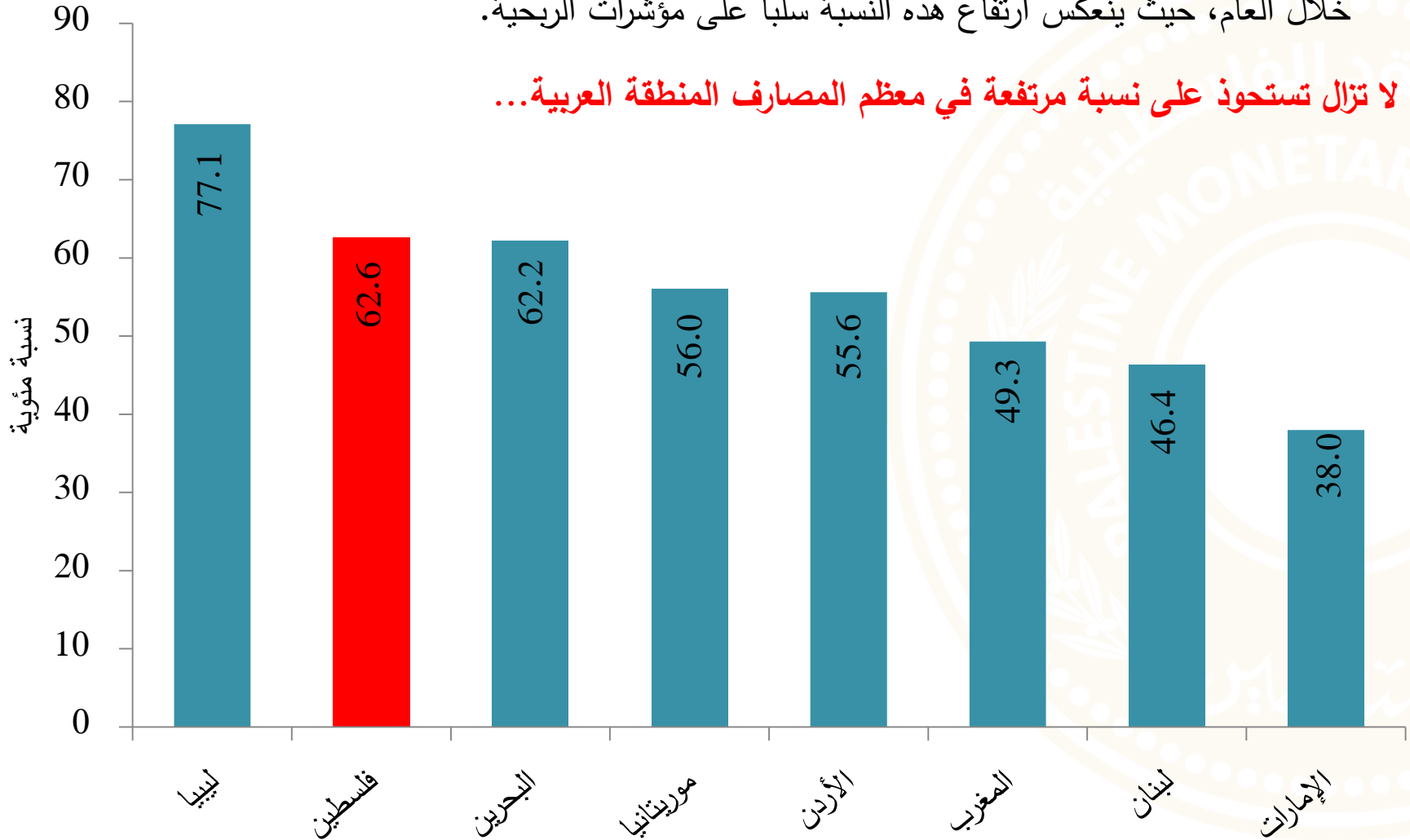




## نفقات غير الفوائد إلى إجمالي الدخل

○ تقيس هذه النسبة حجم النفقات الإدارية مقارنة بإجمالي دخل التشغيل المتحقق خلال العام، حيث ينعكس ارتفاع هذه النسبة سلباً على مؤشرات الربحية.

لا تزال تستحوذ على نسبة مرتفعة في معظم المصارف المنطقة العربية...





# مؤشرات السلامة المالية

## (4) مؤشرات السيولة:

تعكس هذه المؤشرات مدى كفاية الأصول السائلة التي تمكن المصارف من الوفاء بالتزاماتها دون التعرض لخسائر.

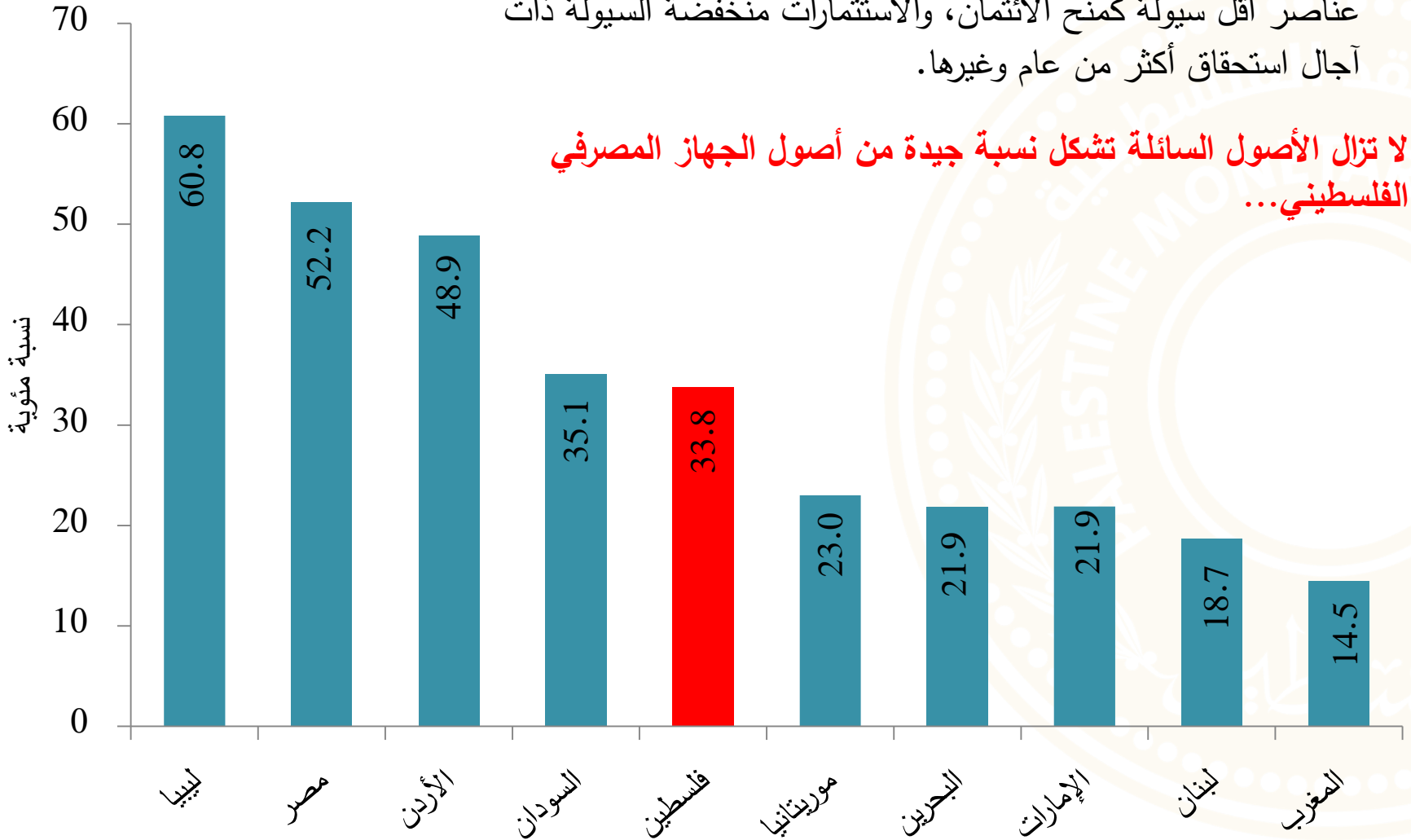
من أبرز المؤشرات المستخدمة لقياس مخاطر السيولة ما يلي:



## الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

○ عادة ما يرتبط انخفاض هذه النسبة بارتفاع درجة توظيف الأموال في عناصر أقل سيولة كمنح الائتمان، والاستثمارات منخفضة السيولة ذات آجال استحقاق أكثر من عام وغيرها.

لا تزال الأصول السائلة تشكل نسبة جيدة من أصول الجهاز المصرفي الفلسطيني...

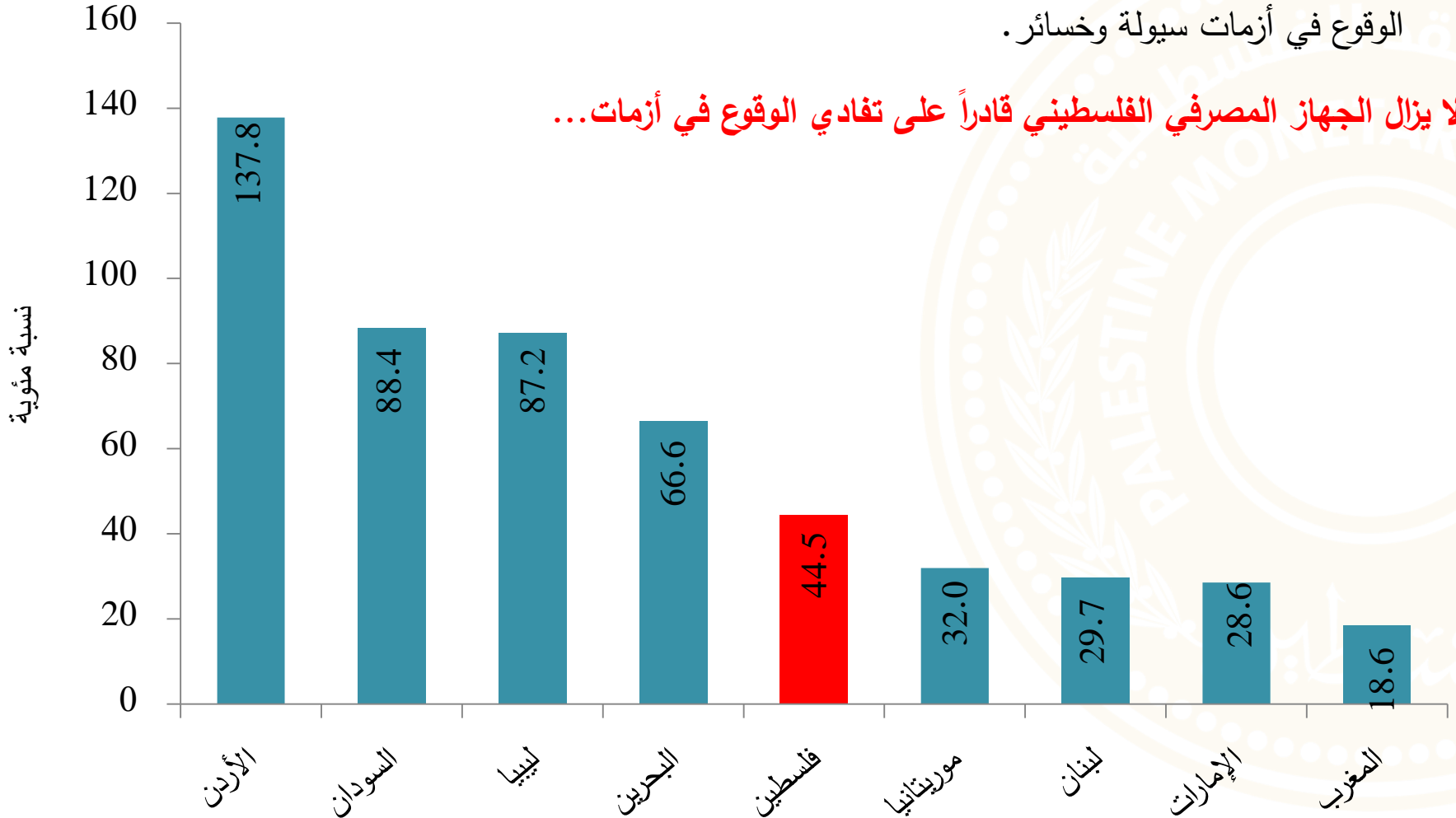




## الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل

○ تعبر هذه النسبة عن مدى التوافق في آجال الاستحقاق بين التزامات المصارف قصيرة الأجل وأصولها السائلة، بحيث تكون قادرة على مواجهة هذه الالتزامات دون الوقوع في أزمات سيولة وخسائر.

**لا يزال الجهاز المصرفي الفلسطيني قادراً على تفادي الوقوع في أزمات...**







# قنوات نشر الإحصاءات الرسمية

## (1) الموقع الإلكتروني لسلطة النقد:

- يستخدم كمبر حي لنشر معلومات دقيقة وآنية حول سلطة النقد والجهاز المصرفي، والاقتصاد الفلسطيني.

## (2) مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة:

- تساعد على الاتصال مع عدد كبير من المستخدمين، وعلى إيجاد عملاء جدد ومستخدمين جدد، نظراً لسهولة العثور على البيانات والمعلومات المطلوبة بشكل أسرع من الطرق التقليدية.
- تساعد على تعزيز سمعة الإحصاءات وتعزيز ثقة الناس بالرقم الإحصائي.

## (3) المنشورات التقليدية:

- تتمثل منشورات سلطة النقد التقليدية في مجموعة المنشورات التي يتم تداولها على شكل نسخ مطبوعة، مثل التقرير الاقتصادي السنوي، وتقرير الاستقرار المالي، والنشرة الإحصائية، وتقرير التضخم، وغيرها.



# معيقات العمل الإحصائي

يمكن الإشارة إلى أهم معيقات العمل الإحصائي على النحو التالي:

- معيقات تتعلق بعدم فهم طبيعة العمل الإحصائي، وعدم إعطائه الاهتمام المناسب، فبالرغم من تحقيق العديد من الإنجازات في هذا المجال، إلا أنه لا يزال هناك الكثير ليتم إنجازه.
- معيقات تتعلق بمعملية جمع البيانات، وهذا قد يحتاج إلى آليات أكثر مرونة في الحصول على البيانات، ومذكرات تفاهم، بالإضافة إلى تعديل على بعض النماذج التي نستمد منها البيانات لتتوافق مع المتطلبات العالمية وأفضل المعايير والممارسات في مجال الإحصاءات.
- معيقات تتعلق بعدم مركزية الإحصاءات، أي عدم وجود قاعدة بيانات موحدة تخدم احتياجات مختلف الدوائر. وهذا ما تسعى إليه سلطة النقد في المرحلة القادمة، أي العمل على إيجاد قاعدة بيانات أكثر حداثة وتطوراً، لتخدم احتياجاتها الحالية والمستقبلية.



# الخلاصة

تعتبر تجربة العمل الإحصائي في سلطة النقد تجربة فريدة بحكم خصوصية الوضع في فلسطين، إضافة إلى كونها تجربة مثمرة بشهادة العديد من الخبراء الدوليين، وخصوصاً خبراء صندوق النقد الدولي.

✓ فمن جهة لعبت سلطة النقد ولا تزال دوراً محورياً في مواكبة التطور الحاصل في مجال العمل الإحصائي وجودة البيانات الإحصائية.

✓ ومن جهة ثانية عملت سلطة النقد على الاستفادة من التجارب الدولية في إعداد بيانات قابلة للمقارنة بين الدول.

✓ كما عملت سلطة النقد من جهة ثالثة على تعزيز التواجد والحضور الفلسطيني في المنظومة الإحصائية والمجتمع الإحصائي الدولي، وخاصة صندوق النقد الدولي.

ورغم العديد من الإنجازات التي حققتها سلطة النقد في مجال العمل الإحصائي، والتي تم تسليط الضوء على بعضها، إلا أن سلطة النقد تدرك تماماً أنه لا يزال هناك الكثير ليتم الاهتمام به في المراحل القادمة.

وشكراً لكم

